■ د. نادر رياض يطلق تحذيراً فى مؤتمر مستقبل الطاقة:

ارتفاع حرارة الأرض يهدد بكارثة والأمان شرط لإنتاج الطاقة النووية

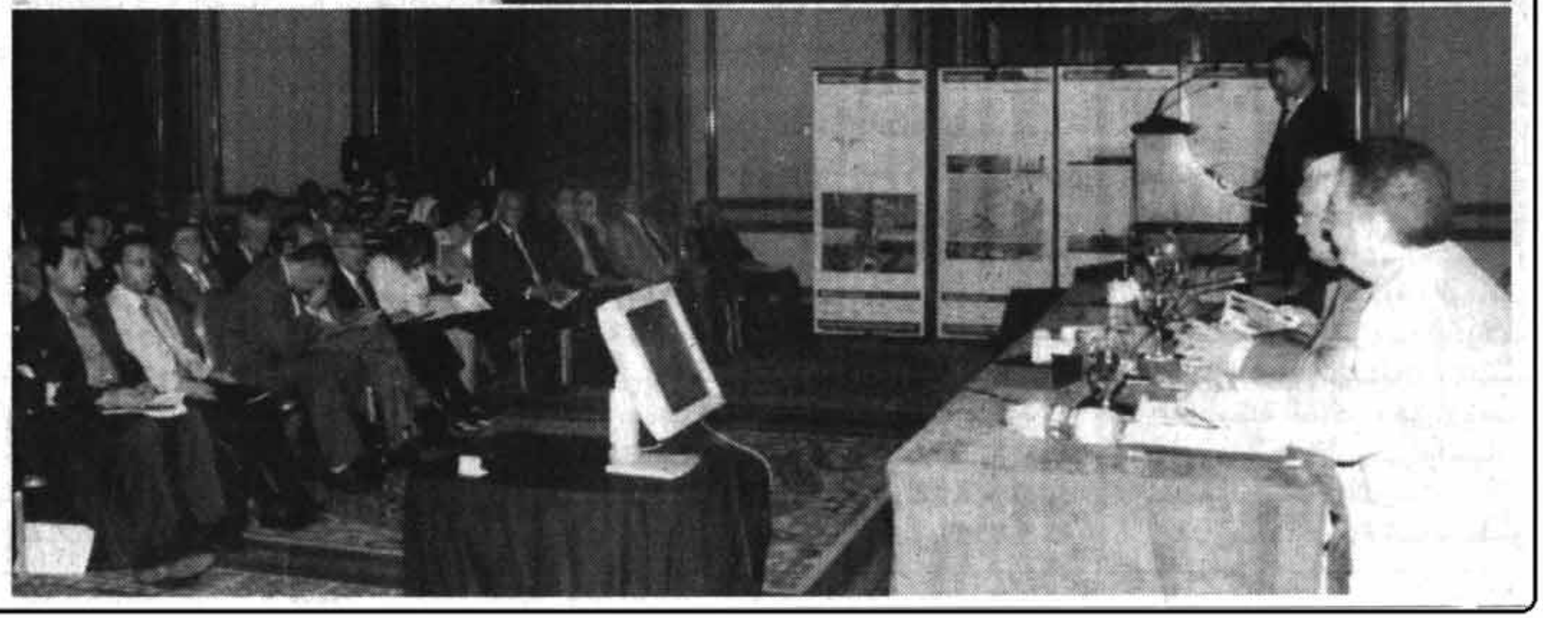

كتب : لبيب سمير

أكد الدكتور نادر رياض أن العالم يتجه حالياً لفرض ضرائب على عمليات توليد الطاقة المسببة للانبعاث الحرارى وأن هذه الضرائب سيتم توجيهها إلى صندوق خاص لمواجهة هذه الظاهرة مما سيزيد من أسعار الطاقة ذات الانبعاث الحرارى من آلات الاحتراق الداخلى وتشمل محركات الديزل والبنزين والذى سيمتد أثرها إلى السيارات والبواخر والطائرات ومولدات محطات توليد الكهرباء التقليدية.

وأوضح الدكتور نادر رياض فى كلمته أمام المؤتمر السنوى حول مستقبل الطاقة فى مصر أن هناك عدداً من الاستفسارات المهمة التى يجب الإجابة عنها قبل المضى قدماً فى إنتاج الطاقة من مصادرها البديلة وتتعلق بالتفاوت فى اقتصاديات طاقة الرياح والطاقة الشمسية والنووية ونوع التكنولوجيا المستهدف استخدامها لإنتاج الطاقة وحول استخدم مصادر لإنتاج الطاقة النووية قال رياض إن الأعلى تقنياً فى هذا المجال فى الغرب هى الولايات المتحدة الأمريكية ثم فرنسا وألمانيا وفى الشرق روسيا والصين وكوريا الشمالية والهند وشدد رياض على أهمية دراسة موقع المحطة النووية وأبعاد الأمن القومى المتعلقة بها مع إعطاء أولوية خاصة لتوافر الكوادر المصرية المؤهلة والبرنامج الزمنى للتأهيل وما يتعلق بالتعامل الآمن والمستقر للتخلص من النفايات النووية.

وحذر الدكتور نادر رياض من الخطورة المتزايدة على البيئة من الانبعاث الحرارى والذى أدى إلى تآكل ٥ كيلو مترات من الجبال الجليدية بالقطب الشمالى على مدى الـ ١٨ شهراً الماضية مما يهدد بكارثة بيئية نتيجة ارتفاع درجة حرارة الكرة الأرضية ومنسوب مياه البحار وحدوث فيضانات فى ناطق مختلفة من العالم وتآكل كل الشواطئ ودلتا الأنهار.

جريدة عالم المال (صفحة ٦) ١٨/٥/٢٠٠٨

أمام المؤتمر السنوى الثالث لمركز الدراسات المستقبلية

أختيار الاستشارى العالمى لإنشاء أول محطة نووية بمصر الأسبوع المقبل

■ القاهرة ـ محمد حماد :

يتم اختيار الاستشاري العالمي لإنشاء أول محطة نووية مصرية لتوليد الكهرباء يوم ٢٩مايو الحالي.

وقال الدكتور حسن يونس وزير الكهرباء والطاقة انه تم الانتهاء من مشروع القانون النووي وسيتم استكمال إجراءات العرض علي مجلس الشعب.

وأوضح خلال افتتاح المؤتمر السنوي الثالث لمركز الدراسات المستقبلية التابع لمركز معلومات مجلس الوزراء تحت عنوان "مستقبل الطاقة في مصر بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور الألمانية أن أهم ما يتضمنه مشروع القانون هو إنشاء هيئة رقابية مستقلة للأمان النووي تتمتع بالصلاحيات القانونية والاختصاصات التقنية اللازمة لأداء مهامها الرقابية.

وأكد الوزير في كلمته التي القاها نيابة عنه محمد موسي عمران وكيل وزارة الكهرباء والطاقة أن خطط قطاع الكهرباء والطاقة توافقت مع متطلبات التنمية ليصل إجمالي التوليد في الوقت الحالي إلي ما يزيد علي٢٣ الف ميجاوات من خلال سياسات اهتمت بتنويع مصادر الطاقة وتحسين كفاءة إنتاجها واستخدامها وتنظيم مشاركة الطاقة المتجددة.

وكشف الوزير في كلمته عن أن التقدير المستقبلي للطلب علي الطاقة حتي عام٢٠٠٧يتطلب إضافة٥٠٠الف ميجاوات مما يؤكد أهمية الاستمرار في السياسات التي تهدف إلي تعظيم مشاركة الطاقة المتجددة التي تصل حاليا إلي ١٤٪.

وأشار إلي أنه يتم حاليا إنشاء أول محطة شمسية حرارية بإجمالي قدرة يصل إلي١٤٠ ميجاوات من ٢٠ ميجاوات مكون شمسي ومن المخطط تشغيلها عام٢٠١٠.

ومن جانبة أكد الدكتور ماجد عثمان رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار أن مصير الدول ومكانتها يتحدد مستقبلاً بقدرتها علي تأمين مصادر الطاقة وهو ما قد يوجد صراعاً علي القمة بين القوى الصاعدة والقوى الجديدة.

وأوضح أن الانفتاح والشفافية وتبادل الثقة وصحة المعلومات عوامل مشجعة لكسب الرأى العام المصرى إلي جانب القرار الرسمي المتعلق بمواجهة التحديات التى تجابه قطاع الطاقة في مصر واغتنام الفرص التي يضمنها هذا القطاع الواعد في المستقبل.

وشهدت الجلسة الأولي للمؤتمر والتي رأسها الدكتور مهندس نادر رياض رئيس مجلس الأعمال المصرى الألماني ورئيس لجنة البحوث والتطوير ونقل التكنولوجيا باتحاد الصناعات المصرية تحت عنوان "قطاع الطاقة في مصر الإستراتيجيات المستقبلية" حواراً فعالاً بين المتحدثين والمشاركين؛حيث شارك فيها رئيس هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة الحالي والسابق وعضو من البرلمان الألماني (البوندستاج).

وتناولت واقع وتحديات المستقبل لإستراتيجية مصر في استخدامات الطاقة النظيفة والمتجددة.

أكد الدكتور نادر رياض أن العالم يتجه حالياً لفرض ضرائب توجه حصيلتها لصندوق دولى تفرض على عمليات توليد الطاقة المسببة للانبعاث الحرارى وستفرض على الدول بدون استثناء ليمتد أثرها على الأفراد والمنشآت مما سيزيد من أسعار الطاقة ذات الانبعاث الحرارى من آلات الاحتراق الداخلى أى محركات الديزل والبنزين والذى سيمتد أثرها إلى السيارات والبواخر والطائرات وبالطبع مولدات محطات توليد الكهرباء التقليدية.

وأوضح الدكتور نادر رياض أن هناك عدد من الاستفسارات المهمة تدعو الضرورة إلي التأكيد عليها بما يطمئن بأن المنظومة تمضى في مسارها الصحيح أهمها هل يؤثر التفاوت في اقتصاديات طاقة الرياح والطاقة الشمسية بنوعيها في قرار المضي في أولوية التعامل مع احدهما دون الآخر خاصة وان تلك الاقتصاديات قابلة للتغيير بصورة ملحوظة في المستقبل عما هي عليه الآن؟.

وفي مجال توريد الطاقة من مصادر نووية لابد من التأكيد على نوع التكنولوجيا المستهدف تطبيقها ومصادر نقلها واتخاذ قرار فيما يخص مصدر التكنولوجيا النووية التي سيتم نقلها إلى مصر لان في هذا ارتباطا بين المدى القريب والمدى المتوسط والمدى البعيد،وهناك عدة محاور تنافسية في هذا المجال نخص الغرب منها بالمستوى الأعلى تقنية وتنحصر في أمريكا وفرنسا وألمانيا مسلسلة لمحطات الطاقة النووية المستخدمة في أراضيها،وإذا نظرنا إلى الشرق فسنجد روسيا والصين وكوريا الشمالية والهند مقسمة طبقا للمستوى الفني وعدد المحطات المنتجة لتلك الدول.

فضلا عن مدي توافر الكوادر المصرية المؤهله والبرنامج الزمني للتأهيل ومصادر هذا التأهيل وموقع المحطة النووية وأبعاد الأمن القومي واقتصاديات الضخ في الشبكة ومستقبل القدرة على تحديث المحطات تباعا اعتمادا على المصادر المختلفة ومسألة التعامل الآمن والمستقر للتخلص من النفايات النووية الناجمة عن النشاط ؛مع التسليم بوجود حل آمن للتخلص الآمن من النفايات النووية وهل ينجم عن ذلك أن تصبح مصر يوما ما متلقيه للنفايات النووية من الدول الأخرى كجزء من منظومة نقل التكنولوجيا و خفض تكلفة ذلك؟

وحذر الدكتور نادر رياض من الخطورة المتزايدة على البيئة من الانبعاث الحرارى وهو الأمر الذى رصده العلماء من تآكل خمسة كيلومترات بخط المواجهة من الجبال الجليدية بالقطب الشمالى على مدى الـ ١٨ شهراً الماضية مما يهدد بكارثة بيئية مؤداها ارتفاع درجة حرارة الكرة الأرضية وارتفاع منسوب المياه بالبحار وحدوث فيضانات فى أماكن كثيرة من العالم وتآكل الشواطئ ودلتا مصاب الأنهار.

وفي كلمته حول "الإستراتيجية المصرية للطاقة المتجددة أكد المهندس عبد الرحمن صلاح الدين الرئيس التنفيذي لهيئة الطاقة الجديدة والمتجددة انه تم تخصيص بعض المساحات من الأراضي على طول خليج السويس علي ساحل البحر الأحمر لمشروعات طاقة الرياح،كما يجري تخصيص مساحات أخري بالمناطق الواعدة كما تم اختيار استشاري عالمي لوضع خطة عمل تنفيذية لتنفيذ طاقة الرياح حتي عام ٢٠٢٠ وتشجيع القطاع الخاص للمساهمة في تنفيذ هذه الإستراتيجية.

وأوضح أنه يتم حالياً اتخاذ إجراءات إصدار قانون الكهرباء المصري الذي تم إعداده استمراراً لتطوير القطاع للتوافق مع الاتجاهات العالمية، فضلاً عن تقوية دور جهاز مرفق الكهرباء وحماية المستهلك لدعم سوق الكهرباء المصري.

وقال أن عدد الشركات المصنعة لنظم التسخين الشمسي المعتمدة للمنازل ستة شركات قامت بتركيب أكثر من ٥٠٠ ألف م٢ وتم إصدار المواصفات القياسية الخاصة فى هذا الشأن.

وأوضح الدكتور محمد منصور مدير مركز الدراسات المستقبلية أن مصادر الطاقة التقليدية الحفرية يكتنفها العديد من المخاطر حيث إن اختفاءها وان كان مؤجلا فهو محتوم مشيرا إلى أن الدخول فى استخدامات الطاقة النظيفة والمتجددة تامين لمستقبل الأجيال القادمة ، فضلا عن دعم التجارة العالمية وتحفيز المزيد من الصناعات الجديدة وإيجاد فرص عمل .

من جانبه أوضح الدكتور سمير محمود الرئيس التنفيذي السابق للهيئة أن مصر تعد ضمن ٣٠ دولة علي مستوي العالم التي أصدرت أطلس للرياح حيث تم هذا بالتعاون مع هيئة الأرصاد الجوية ومعامل ريزو الدنمركية، حيث أفاد الأطلس بتوافر مناطق واعدة تتمتع بسرعات رياح عالية بمنطقة خليج السويس وعلي جانبي النيل وبعض المناطق بسيناء.

أما الدكتور يواخيم فيفر عضو البرلمان الألماني فتناول في كلمته الموازنة التخطيطية للتوسع في استخدامات الطاقة النظيفة والمتجددة والتي تصل إلي ٣٠ بليون يورو في المرحلة القادمة مشيراً إلي أن العالم يشهد نهضة صناعية متنامية أدت لتصاعد الطلب علي استخدامات الطاقة والتي تعتمد أساساً علي الطاقة الحرارية المتولدة عن (البترول؟ الغاز الطبيعي؟ الفحم).

د. نادر رياض ورئيسا هيئة تنمية استخدام الطاقة الجديدة والمتجددة الحالي والسابق وعضو من البرلمان الألماني (البوندستاج)

د.نادر رياض:العالم يتجة لفرض ضرائب على الدول المنتجة للطاقة من مصادر ملوثة للبيئة